

مراجعة الأصول النحوية المهجورة "دراسة وصفية تحليلية"

محمد بن ناصر الشهري

أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب، بجامعة الملك سعود

(قدم للنشر في ٢١/٤/١٤٣٧هـ، وقبل للنشر في ٢٣/١٠/١٤٣٧هـ)

الكلمات المفتاحية: التراكيب، مراجعة الأصل، الأصل المهجور، الأصل المتروك.
ملخص البحث: يرى النحويون أن كثيراً من التراكيب والأنماط النحوية لها صورة حالية مستعملة، وصورة أخرى تعدُّ هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه، وأن استعمال العرب يسير في أكثره وفق الصورة الحالية، ولكنهم في بعض المواضع قد يعودون للأصل، فيصرحون بذلك الأصل الذي يقررون أنه كان يمثل الصورة الحقيقية لذلك التركيب أو لذلك النمط، وسوف أتناول هذه القضية بالبحث والدراسة.

The Reexamination of the Grammatical Origins

Mohammad Nasir Al-Shehri
College of Arts, Department of Arabic Language

(Received 21/4/1437H; Accepted for publication 23/10/1437H)

Keywords: syntax, grammatical origins reexamination, the declined grammatical origin, the neglected grammatical origin.

Abstract: The Reexamination of the Grammatical Origins.

Grammarians regard many syntactic structures and grammatical patterns as a real facet of usage. They also view other grammars that should be the norm due to their reliable origins. However, the Arabs' uses of Arabic are mostly reflected from the former, but in some cases, they might revert to the latter, with the declaration that it used to be the real facet of those structures and patterns. This issue will be addressed by further research.

المقدمة

هناك ظاهرة نحوية لافتة للنظر، بدا لي أنّها لم تدرَس بشكل كافٍ - برغم إشارة عدد من النحويين إليها في مواطن مختلفة من كتبهم، وهذه الظاهرة قد أطلقوا عليها ألفاظًا كثيرة، متقاربة الدلالة، من نحو قولهم: مراجعة الأصول، أو التنبيه على الأصل لئلا يجهل، أو الأصول المفروضة، ونحو هذا، كما سيتضح بعد قليل.

وهذه الظاهرة - برغم تعدد الألفاظ التي تعبر عنها - لها مفهوم واضح ومحدد، حيث إنّه يُقصد بها: الحالة التي كانت عليها بنية كلمة ما، أو تركيب معين، من حيث: حال العامل، كلزوم حذفه، أو المعمول، كالعامل في معمول معين، ككونه متصلًا مثلًا، أو مفردًا أو جمعًا، ومن حيث نوع العمل، كالرفع أو النصب، وقد جرى الاستعمال واستمر بخلاف ذلك، ثم نرى العرب عادوا إلى ذلك الأصل في بعض المواضع، ونحو ذلك من الأمور التي سببها هذا البحث.

وهذا المعنى نجده جليًا لدى كثير ممن تحدثوا عن هذه الظاهرة، ونصوا على وجودها، كما يوضحه هذان المثالان (سيأتي الحديث عن هذا في المسألة الخامسة): قال ابن يعيش: "ولو سَمَّيتَ بمثل (رُدّ) و(شُدّ) و(قِيلَ) و(بيع) لانصرف؛ لأنّ هذا الإعلال لازم، لرفض أصله، وهو: عدم استعماله، فصار كأنّه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه، والتحق رُدّ وشُدّ بِجَبّ ودرّ، وقِيلَ وبيع بِقِيلَ وديك" (ابن يعيش،

١/ ٦٠). وقال ابن مالك: "من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلاف أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل؛ فمن ذلك جعل بعض العرب خبر (كاد) و (عسى) مفردًا منصوبًا، كقول الشاعر في أصح الروايتين:-

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيًّا

وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

فبقوله: "ماكدت آيًّا" عُلِمَ أن أصل: ﴿كَادُوا﴾

يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِيَدًا ﴿١٩﴾ [سورة الجن من الآية ١٩] كادوا كائنين، كما عُلِمَ بـ (القَوْد) و (استَحَوْدَ) أن أصل: (قال) و(استعاد) قَوْل، واستَعَوْدَ.

ومثال جعل خبر (عسى) مفردًا منصوبًا قول العرب: (عسى الغويرُ أبؤسا) وقال الراجز:

أَكثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مُلْحَادًا تَمًّا

لَا نَلْحَنِي إِنْ عَسَيْتُ صَائِمًا

(ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٩٣).

ولقد وجدت أن هذه الظاهرة جديرة بالاهتمام حقًا، فعقدت العزم على الشروع في دراستها، وذلك لما نهضت مقومات متعددة تدعو إلى تتبعها، وتناولها بالبحث والدراسة، فمن تلك المقومات:

١- أن لهذا الموضوع صلة قوية بقضية مهمة، وهي: بيان الأصل الذي كان عليه كثيرٌ من الأنماط النحوية، كبيان أصل بنية بعض الألفاظ، وبيان نوع عمل بعض

الأول منهما: الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه،... وهو باب واسع. (سيأتي الحديث عن هذا في المسألة الثامنة.

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح،...، ومنه إظهار التضعيف، كَلِحَحَتْ عَيْنُهُ، وَضَبِبَ الْبَلْدُ، وَأَلَّلَ السَّقَاءُ " (ابن جني، ٢/٣٤٧-٣٤٨).

"الثاني منهما: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة، وذلك كالثلاثي المعتل العين، نحو: قام وباع وخاف وهاب وطال، فهذا مما لا يراجع أصله أبداً، ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً، نحو: قَوْمٌ، وَلَا بَيْعٌ، وَلَا خَوْفٌ، وَلَا طَوْلٌ، وكذلك مضارعه...، فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم: هَيَّؤُ الرَّجُلُ مِنَ الْهَيْئَةِ فَوَجَّهَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمُبَالِغَةِ، فَلَحِقَ بِبَابِ قَوْلِهِمْ: قَضَوُ الرَّجُلَ، إِذَا جَادَ قِضَاؤَهُ، وَرَمَوْ الرَّجُلَ، إِذَا جَادَ رَمِيَهُ" (ابن جني، ٢/٣٤٨).

"ومما لا يراجع من الأصول: باب (افتعل) إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، فإن تاءه تُبدل طاءً نحو: اضطرب، واضطرب، واطرد، واضطلم. وكذلك، إن كانت فاؤه دالًّا أو ذالًّا أو زايًّا، فإن تاءه تبدل دالًّا، وذلك نحو قولك: ادلج، وادكر، وازدان، فلا يجوز خروج هذه التاء عن أصلها، ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم.

العوامل، وبيان حقيقة بعض العوامل وبعض حالاتها من حيث الذكر والحذف مثلاً، وبيان حالة بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول، أو بعض أحواله، كالإفراد والتثنية والجمع، ونحو ذلك، على ما سيتبين في هذا البحث - إن شاء الله تعالى -.

٢ - أنه يُلقى الضوء على قضية مهمة وهي: قضية إعادة صياغة التركيب، بحيث تتبين أجزاءه الرئيسة من عامل ومعمول، ونوع العامل، والعمل، وبعض الأحكام المتعلقة بها، ونحو ذلك.

٣ - لما في دراسته من بيان الراجح في كثير من المسائل التي فيها خلاف؛ فيكون في الاعتداد بمراجعة الأصول أساس ومعياري لبيان الراجح من المرجوح، كما سيتبين في ثنايا هذا البحث.

٤ - أنني لم أر من اعتنى بهذا الموضوع عناية مستقلة إلا ما كان من ابن جني، والسيوطي - كما سأشير إلى هذا بعد قليل - ولا شك أن عملهما جيد، لكنّه بحاجة إلى تتبع وجمع وبسط ونقاش، حتى يظهر الموضوع بالصورة الملائمة.

لعل أول من تحدث عن هذا الموضوع بصورة خاصة: ابن جني، فقد عقد له باباً في كتابه (الخصائص) سمّاه: (باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع) قال: "أعلم أنّ الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهم: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا تمكن مراجعته؛ لأنّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.

(السيوطي، ١/١٥٣ - ١٥٤) إذ ذكر خمس مسائل نقلًا عن بعض النحويين هي:

- ١ - حذف جملة الاستقرار التي يتعلق بعاملها الظرف (السيوطي، ١/٥٠٧، ٥٧٣، ٨/٣).
- ٢ - حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا.
- ٣ - حذف كان مع معموليها.
- ٤ - حكم الإخبار عن (سبحان الله)، وهي مسألة افتراضية، لذا لم أعرض لها في هذا البحث.
- ٥ - عدم استعمال مصدر (عسى) وهذا كالذي قبله.

ثم تحدث عن الموضوع مرة أخرى في الموطن (١٠٤) تحت عنوان: مراجعة الأصول (السيوطي، ١/٥٩٧ - ٦٠٤) وقد نقل فيه كلام ابن جني السابق بتصريف واختصار، والسيوطي في هذين الوطنين وخاصة الأول قد درج على نقل كلام النحويين؛ منسوبًا إلى قائله من دون مناقشة له، ولذا كانت الحاجة ضرورية إلى تناول هذا الموضوع من جديد، بصورة لعلها تكشف النقاب عن كثير من جوانبه، ولعل هذا البحث قد لبى هذا الغرض.

ولقد كانت طريقتي في تناول هذا الموضوع على النحو الآتي:

- ١ - جعلت معتمدي في مسائل هذه الظاهرة نصّ النحويين على هذه المسائل، فعملت على تتبع ما نصّوا عليه وجمعها، ثم دراسته.

فأمّا ما حكاه خلف فيما أخبرنا به أبو علي من قول بعضهم: التقطت النوى واشتقطته واشتقطته، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلًا من الشين في: اشتقطته نعم، ويجوز أن تكون بدلًا من اللام في التقطته، فيترك إبدال التاء طاء من الضاد، ليكون ذلك إيدانا بأنّها بدل من اللام أو الشين، فتصح التاء مع الضاد، كما صحّت مع الضاد بدل منه" (ابن جني، ٢/٣٤٩).

"ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة،..." (ابن جني، ٢/٣٥٠).

ثم قال: "فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة ممّا يرفض فلا يراجع، فاعرفه وتنبه على أمثاله، فإنّها كثيرة" (الخصائص ٢/٣٥٢).

وهكذا رأينا ابن جني لم يمثل إلّا بمثال نحوي واحد، وهو ما لا ينصرف، وباقي الأمثلة صرفية، وهي مع ذلك صالحة لبيان المراد في هذا الموضوع، ثم إنّ ما أوردته واكتفيت به من كلام ابن جني لعله كافٍ في بيان أمثلة الأصول المرفوضة والمهجورة في الجانب الصرفي.

ومنّ تناول هذا الموضوع: السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر)، حيث تحدث عنه في أول فن من فنون كتابه المذكور، وهو: (فن القواعد والأصول العامة) (الأشباه والنظائر ١/١٣)، فقد خصص الحديث في الموطن (١٨) للأصول المرفوضة

- ٢ - عملتُ على ذكر ما نص عليه النَّحوي أو النَّحويون في مسألة الأصل المهجور أو المرفوض، ونحو ذلك، مع ذكر الأقوال الأخرى في المسألة، إضافة إلى بيان دليل كل فريق وحجته وتعليقه إن وجد، ثم عملتُ على دراستها، ومناقشتها، ثم حاولتُ بيان الراجح منها على حسب ما ظهر لي.
- ٣ - رتبتُ المسائل حسب ترتيب ابن مالك المشهور في ألفيته، وأمّا ما كان منها متداخلاً بين باين فقد ألحقته بالباب الذي صلته به أقوى.
- ٤ - عملتُ على إيراد الشواهد النَّحوية لما لم يذكر له شاهد، من القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف، ومن أقوال العرب قدر المستطاع.
- ومن الأمور البارزة المتعلقة بهذه الظاهرة: تعدد الألفاظ والعبارات التي أطلقها النَّحويون على هذه الظاهرة، فهم قد أطلقوا على هذه الظاهرة عباراتٍ وألفاظاً متقاربة، وسوف أقدم هنا عرضاً لأبرز ما ورد عنهم، فمن ذلك:
- ١ - قولهم: الأصول المرفوضة، فيقولون: مثلاً، هذا من مراجعة الأصول المرفوضة، أو ممّا رفض النطق به، ونحو هذا (الجزولي، ١٤١٤هـ، ٩٧١/٣، وابن يعيش ٩٠/١، ١٠٧، ٢٥/٢، ٥٤/٤، ٢٣/٦، ١/٩، وابن عصفور، ١٩٨٠م، ٣٧٠/١، وابن هشام، ١٤٠٧هـ، ٤٤٦/٢، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١٤٥/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٥٣/١،
- ٢٠٧، ٥٧٣، ٥٧٣، ٨/٣، والفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١٠٤).
 ٢ - قولهم: الأصول المتروكة، أو الأصل المتروك، أو ترك الأصل، ونحو هذا (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٦٨/١، ١٣٩، ١٥٢، ٢٥، ٣٩٣، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ١٤٦٣/٣، وابن مالك، ١٣٩٧هـ، ٨٦٠/٢ - ٨٦١، وابن مالك، ١٣٩٧هـ، ص ٧٩، وأبو حيان، ٢٦٣/١، والسلسلي، ١٤٠٦هـ، ٨٩٧/٢، وخالد الأزهرى، ٢٢١/٢، والسيوطي ١٤٠/١).
- ٣ - قولهم: الأصل المهجور، ونحوه (ابن يعيش ٩٥/١، والسيوطي ١٥٣/١).
- ٤ - قولهم: مما يرفض فلا يراجع (ابن جني، ٣٥٢/٢).
- ٥ - قولهم: العمل على القياس المرفوض (الزنجشري، ١٩٩٣م، ص ٢٦٧، وابن يعيش ١٦/٦).
- ٦ - قولهم: مراجعة الأصول (ابن الشجري، ١٤٠٠هـ، ١٣/١، والشنقيطي، ١٤١٩هـ، ٢٧٣/١).
- ٧ - قولهم: الرد إلى الأصل (الأنباري، ١٤١٨هـ، ٨٥/٢).
- ٨ - قولهم: مراعاة الأصل (الأنباري، ١٤١٨هـ، ٨٦/٢).
- ٩ - قولهم: الرجوع للقياس (الزنجشري، ١٩٩٣م، ص ٢٦٨).

الأصول، وبعضها ليست من تلك المسائل، بل الراجح فيها وجه آخر، وبعض تلك المسائل قد اتفق النحويون على الحكم فيها، كوجوب حذف ناصب المنصوب على الإغراء والتحذير، في حال التكرير والعطف، ولكن بعض النحويين نص على أن العامل الذي لزم حذفه حتى صار أصلاً مرفوضاً لا يصح إظهاره؛ فمثل هذا أوردته كما هو؛ لأن الحكم عليه بأنه من الأصول المرفوضة أمر مقبول، لعدم وجود ما يمنع منه.

ونظراً لكثرة مسائل هذه الظاهرة من جهة، وشرط مجلة كلية الآداب أن لا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة من جهة أخرى، فقد اقتصرنا في الحديث على ثماني مسائل فقط، وبرغم قلة عددها فإنها كافية لبيان حقيقة هذه الظاهرة النحوية، ولإيضاح عناية النحويين بها، والاستفادة منها في مواضع شتى، كقضية الترجيح في المسائل الخلافية.

ومن القضايا المهمة المرتبطة بهذه الظاهرة، قضية العلاقة بين ظاهرة مراجعة الأصول المهجورة، وظاهرة الضرورة الشعرية، حيث إنَّ بينهما علاقة ترابطية واضحة، وإيضاح هذه العلاقة يستدعي أولاً التقديم ببيان المراد بالضرورة الشعرية، فقد ورد عن النحويين في المراد بالضرورة الشعرية آراء أبرزها رأيان:

أولهما: رأي جمهور النحويين، وهو أن المراد بالضرورة الشعرية ما يبيح العرب وقوعه في الشعر

١٠- قولهم: تنبيه على الأصل لثلاثي مجهول (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣٩٣/١، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٣٤٣/٤، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ٤١٩/١).

١١ - قولهم: إظهار العامل شريعة منسوخة (السيوطي، ٥٠٧/١).

١٢ - قولهم: إظهار العامل صار نسياً منسياً (السيوطي، ١٤١٨هـ، ٣٢٢/١).

١٣ - قولهم: الأصول المنصرف عنها إلى الفروع (ابن جني، ٣٤٧/٢، والسيوطي، ٥٩٧/١).

١٤ - قولهم: ما لا يمكن مراجعته؛ لأنَّ العرب انصرفت عنه فلم تستعمله (ابن جني، ٣٤٧/٢، والسيوطي، ٥٩٧/١).

١٥ - قولهم: التفات إلى الأصل (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١٢/١).

١٦ - قولهم: أصل مُطَّرَح (ابن الخشاب، ص ٢١٤ - ٢١٥).

وقد ذكر النحويون مسائل كثيرة لهذه الظاهرة اللطيفة، وقد نصَّ بعضهم أو كثيرٌ منهم على أن تلك المسائل من مراجعة الأصول المرفوضة، أو المتروكة، أو المهجورة، ونحو هذا.

ولكنَّ بعد دراستي لتلك المسائل وعرض الأقوال الأخرى فيها، والنظر في دليل كل فريق وحجته، ظهر لي أن الحكم على كل مسألة بأنَّها من مراجعة الأصول ليس كذلك، بل تبين لي أن بعضها من مراجعة

دون النثر، ممّا يكون فيه مخالفة لقاعدة نحوية أو صرفية (سيبويه، ١٤٠٨هـ، ٢٦/١، وابن عصفور، ١٩٨٠هـ، ص ٣٣ - ٣٤، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٢٣٧٧/٥، والبغدادى، ١٤١٨هـ، ٣٣/١ - ٣٤).

والآخر: رأي ابن مالك، وهو أنّ المراد بالضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وأمّا ما يمكن أن يحلّ غيره محله مع سلامة النظم والمعنى فليس بضرورة (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/١٥٤ - ٢٠١ - ٢٠٣، ٣/٣٩٩)، والصواب هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنّ قول ابن مالك يؤدّي إلى عدم وجود ضرورة أصلاً، وذلك أنّه ما من ضرورة إلّا ويمكن أن يعوض من لفظها غيرها (البغدادى، ١٤١٨هـ، ٣٣/١ - ٣٤).

أمّا فيما يتصل بالعلاقة بين الضرورة والأصول المرفوضة؛ فإنّها تظهر من خلال تناول النحويين لهذين الأمرين، ولهذا فقد وجدتُ لهم موقفين من هذه القضية:

الأول: نصّ كثيرٌ من النحويين على أنّ مراجعة الأصول المهجورة إنّما هو لأجل الضرورة الشعرية، وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك، قال المبرد: "ولو أراد مُريد في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر (الضرورة)؛ لأنّه كان الأصل، لأنّ التثنية جمع" (المبرد، ١٥٦/٢)، وقال أيضاً: "واعلم أنّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنّه إنّما يردُّ الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما

ينصرف لم يجز له ذلك، وذلك لأنّ الضرورة لا تجوز اللحن، وإنّما يجوز فيها أن تردّ الشيء إلى ما كان عليه قبل دخول العلة" (المبرد، ٣/٣٥٤).

وقال ابن يعيش: "لأنّ الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة" (ابن يعيش، ٢٣/٣). وقال أيضاً: "ودخول (أن) بعد (كي) إذا كانت حرف جر ضرورة، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة" (ابن يعيش، ٩/١٦).

والآخر: لابن مالك، فقد جعل القول بالضرورة في مقابل القول بالأصل المرفوض، حيث قال عند حديثه عن وقوع الضمير المتصل بعد (إلّا) في قول الشاعر:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا

ألا يجاورنا إلّاك دياراً

(غير معروف، ابن جنبي، ٣٠٧/١، وابن يعيش، ٣/١٠١، أبو حيان، ١٤١٨هـ، ٢/٢٣٣، والبغدادى، ١٤١٨هـ، ٥/٢٧٨).

"والأكثر على أنّ الاتصال لم يستبح إلّا للضرورة، لأنّ حق الضمير الواقع بعد (إلّا) الانفصال، اعتباراً بأن (إلّا) غير عاملة.

ومنّ حكم على (إلّا) بأنّها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات، بل جعله من المراجعة لأصل متروك" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/١٥٢).

وهذه الزيادة هي: الألف رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها نصباً وجرّاً، وبعدها نون مكسورة، للفرق بينها وبين نون الجمع، وتحذف عند الإضافة، وهذه لغة عامة العرب، ومن العرب من يلزم المثني الألف رفعاً ونصباً وجرّاً (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٦٢ - ٦٣، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٤٨، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/١٣٤ - ١٣٥) وعلى هذا خرج قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرْفَيْكُمُ الْمَثَلِ (١٣) ﴾ [طه، ٦٣] (الفراء، ١٩٥٥م، ٢/١٨٤، والأخفش، ١٤٠٥هـ، ٢/٦٢٩، والنحاس، ١٤٠٩هـ، ٣/٤٥، وابن مجاهد، ١٩٨٠هـ، ص ٤١٩)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا وتران في ليلة" (الإمام أحمد، ٢٨/٤، والترمذي، ١٣، ٢/٣٣٣، والنسائي، ٢٩، ٣/٢٢٩).

والذي يعيننا هنا أن التثنية كما قرر النحويون أصلها العطف، تقول مثلاً: جاء الزيدان، فأصله: جاء زيد وزيد. هذا هو الأصل، ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية التطويل، وإرادة للاختصار، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً. وبناءً على هذا فإنه لا يجوز الرجوع إلى هذا الأصل، لأنه متروك، إلا في بعض المواضع ومنها (الشجري، ١٤٠٠هـ، ١/١٣ - ١٥، والأنباري، ١٤١٥هـ، ص ٦٣، وابن عصفور، ١٤١٨هـ، ص ٤٣٦، وابن

الذي يظهر لي أن القول بمراجعة الأصول المتروكة - إذا أمكن الحمل عليها - أولى من القول بالضرورة والحمل عليها؛ لأنَّ الضرورة في الغالب خروج على القاعدة النحوية وخرم لها. وأمّا الحكم بمراجعة الأصول المهجورة فإنه رجوع لأصل القاعدة، وإن كان الاستعمال قد جرى واستمر بخلاف الأصل، فيكون في هذا تقليل من الأحكام القاضية بالخروج عن القاعدة، المتمثلة في الاستثناءات الكثيرة لأجل الضرورات الشعرية، أو الشذوذ في الشر.

مسائل مراجعة الأصول المهجورة:

سوف أعرض في هذا المقام ثمان مسائل فحسب من مسائل مراجعة الأصول، وتحديدتها بثمان مسائل إنما هو تلبية لشرط (مجلة الآداب)، التي تشترط عدم زيادة كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة، وإلا فالمسائل أكثر من ذلك بكثير، ولعل استكمالها يكون في بحث قادم إن شاء الله تعالى.

١- المثني:

تفاوتت عبارات النحويين في بيان حد المثني، ما بين مختصر ومطول، ولعل أقرب ما قيل في حده: هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد عنها، وصالح لعطف مثله عليه (الفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١٠٨، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/١٣٤).

مالك، ١٤١٠هـ، ١ / ٦٨، ٦٩، وأبو حيان،
١٤١٨هـ، ١ / ٢٦٣ - ٢٦٦، والفاكهي، ١٤٠٨هـ،
ص ١٠٤، والسيوطي، ١٤١٨هـ / ١ (١٤٥):

١ - للضرورة الشعرية، كقول الراجز:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكٍ كِلَاهِمَا ذُو أَنْفٍ وَمَحْكٌ

(هو وائلة بن الأسقع، رضي الله عنهما، ابن

الشجري ١ / ٤٨٦ - ٤٨٧، والأنباري، ١٤١٥هـ، ص

٦٤، وابن عصفور، ١٩٨٠م، ص ٢٥٧، وأبو حيان،

١٤١٨، ١ / ٢٦١، والبغدادي، ١٤١٨هـ، ٧ / ٤٦١).

٢ - وذهب ابن مالك (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١ /

٦٩) إلى أنه يُسَوِّغُه في الاختيار غير الشعر فَضْلُ ظاهر

أو مقدر، فالظاهر نحو: مررت بزيد الكريم وزيد

البخيل، ولو ثبتت وأخرت الصفتين مفرقتين جاز

ذلك، والمقدر كقول الحجاج بن يوسف ت (٩٥) هـ

وقد نُعِيَ له ابنه وأخوه: سبحان الله، ويروى إنَّ الله -

محمد ومحمد في يوم واحد. أي: محمد ابني ومحمد

أخي، وهما اللذان قصدهما الفرزدق ت (١١٤) بقوله:

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

(الفرزدق، ١٣٥٤هـ، ١ / ١٩٠، وابن عصفور،

١٤١٩هـ، ١ / ٧٠، والدماميني، ١٤٠٣هـ، ١ / ٢١٢،

والشنقيطي، ١٤١٩هـ، ٢ / ٤٠٩).

وقد اعترض عليه بأنَّ تمثيله للفصل المقدر بقول

الحجاج ويقول الفرزدق ليس من العدول عن التثنية

إلى العطف لأجل الفصل المقدر، وإنَّ ذلك لسبب

آخر، وهو أنَّه قد فات شرط من شروط التثنية وهو أن
يكون الاسم المراد تثنيته نكرة، لأنَّ العَلَمَ لا يثنى حتى
ينكر، فلما بقي هذان الاسمان على علميتهما ولم ينكرالم
تجز التثنية (ابن عصفور، ١٤١٨هـ، ص ٤٣٧، وابن
عصفور، ١٤١٩هـ، ١ / ٧٠ - ٧١، وأبو حيان،
١٤١٨هـ، ١ / ٢٦٥).

وذهب محمد بن هشام الفهري المروي ت (٦١٩)

هـ إلى أنَّ العدول إلى العطف في بيت الفرزدق إنَّما هو

للضرورة الشعرية (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ١ / ٢٦٥ -

٢٦٦).

٣ - إرادة التكثر اللفظي (ابن الشجري،

١٤٠٠هـ، ١ / ١٣ - ١٥، ابن مالك، ١٤١٠هـ،

١ / ٦٨، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ١ / ٢٥٠ - ٢٥١،

والدماميني، ١٤٠٣هـ، ١ / ٢١١ - ٢١).

كقول الشاعر:

تَحْدِي بِنَا نُجِبُ أَفْنَى عِرَائِكهَا

خُمْسٌ وَخُمْسٌ وَتَأْوِيْبٌ وَتَأْوِيْبٌ

(وهو لجرير، ص ٣٥٠، وأبو حيان، ١٤١٨هـ،

١ / ٢٥٠ - ٢٥٠، والدماميني، ١٤٠٣هـ، ١ / ٢١٠،

والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١ / ١٣٥، والشنقيطي،

١٤١٩هـ، ١ / ٤٠).

وأجاز الدماميني ت (٨٢٧) هـ أن يكون الفك في

بيت الفرزدق من إرادة التكثر، لأنَّ المقام مقام تعظيم

للمصائب وتفخيم لشأنه، فعلى هذا يكون العطف أليق

فهو جمع مؤنث سالم واحده مسلمة، أم لم يكن له واحد من لفظه مستعمل (الفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١١٠) نحو: عبايد: وهي الفرق من الناس والخيل الذاهبين في كل وجهة (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢٧٦/٣) وأبابل: وهي الجماعات المتفرقة (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٦/١١).

والذي يهمننا هنا أيضًا أن العطف أصل الجمع كما كان أصلًا للمثنى، ولكن لا يغني العطف أيضًا عن الجمع كما لا يغني عن المثنى، وأيضًا فإن استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه غالبًا، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة، ولأنه ليس محدودًا غالبًا فتذكر آحاده معطوفا بعضها على بعض، كما فعل بالمثنى.

ولكن لو كان الجمع مدلولًا عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٦٨/١ - ٦٩، وأبوحيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٦٢ - ٢٦٣) كقول الشاعر:

ولقد شربتُ ثمانيًا وثمانينًا

وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعًا
(الحريري، ص ١٠٣، وابن عصفور، ١٤١٨هـ، ص ٣٨٦، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ٦٩/١، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ٨١١٣/١٣، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٦٣).

به (الداميني، ١٤٠٣هـ، ٢١٣/١)، فتبين بعد هذا أن في القول والبيت أربعة أقوال:
الأول: أن هذا ضرورة شعرية في البيت كالبيت الذي قبله.

والثاني: ما ذهب إليه كثير من النحويين وهو امتناع التثنية؛ لأنَّ الاسمين باقيا على علميتهما.

والثالث: قول ابن مالك وهو إنَّه عدل عن التثنية للفصل المقدر.

والرابع: قول الداميني إنَّه لإرادة التكثير. والذي يظهر لي أنَّ الراجح أنَّ العدول عن التثنية في قول الحجاج وبيت الفرزدق ليس لأجل الفصل المقدر، ولا لأجل فقد شرط التكثير، وإنَّما هو لأجل إرادة التكثير اللفظي، كما قال الداميني؛ لأنَّ المقام مقام تعظيم وتفخيم للمصاب، ولا شك أنَّ العطف يفني بذلك أكثر من التثنية، لأنَّ الزيادة في المبني زيادة في المعنى، كما هو مقرر عند اللغويين والنحويين، وعلى هذا فلا يكون الفك هنا من مراجعة الأصول المرفوضة.

٢- الجمع

تعريفه: "هو الاسم الموضوع للأحاد المجتمعة حالة كونه دالًّا عليها مثل دلالة تكرار الواحد منها بالعطف" (الفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١١٠).

وسواءً أكان للجمع من لفظه واحد مستعمل، مثل: الزيدون، فهو جمع مذكر سالم واحده زيد، ومثل: رجال، فهو جمع تكسير واحده رجل، ومثل: مسلمات،

ويحسن السكوت عليه، نحو: (زيد أمانك، وعمرو في الدار)، ويكون عاملهما حينئذ محذوفاً. وأما الناقصان فهما اللذان يكون تعلقهما بالكون العام غير مؤدّ لمعنى ذي فائدة، أي: ما لم يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: (زيد بك، وفيك، أو عنك)، فلا يصح وقوعه خبراً، إذ لا فائدة فيه، فلا بد من ذكر المتعلق به، نحو: (زيد بك واثق، وفيك راغب، وعنك معرض)، وهكذا... (ابن عصفور، ١٤١٩هـ، ١/٣٣٠ - ٣٣١، وابن مالك، ١٤١٨هـ، ١/٣١٨، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/٣٢٠ - ٣٢١)، وقد اختلف النحويون في الظرف والجار والمجرور، أهمما الخبر حقيقة أم لا؟ وذلك على قولين:

الأول: ذهب طائفة من النحويين إلى أنّهما الخبر، ثم اختلفوا في العامل فيهما، على ثلاثة أقوال:

١- إنّه مقدر (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٣١٣، ٣١٨، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/٤٩) ثم قال أبو علي الفارسي وابن جني: إن العامل صار نسيّاً منسياً (السيوطي، ١٤١٨هـ، ١/٣٢٢).

٢- إنّه المبتدأ (ابن خروف، ١٤١٩هـ، ١/٣٩١، ٣٩٤، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٣١٣، ٣١٤، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/٥٠، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/٣٢١).

وعلى هذا فلا يصح العدول عنه إلى العطف؛ لأنّ ذلك من مراجعة الأصول المتروكة (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٦٨ - ٦٩، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٦٢ - ١٦٣) إلّا في الضرورة الشعرية (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٦٢) كقول الراجز:

كأنّ حيث يلتقي منه المحلُّ

من جانبيه وعِلان ووعِلُّ

(وهو ابن ميادة، ص ٢١٨، وابن قتيبة، ١٤٠٢هـ، ص ٢٠١، وابن عصفور، ١٩٨٠، ص ٢٥٨، المحلُّ: جمع محال، والمحال جمع محالة، وهي الفقرة في فقار البعير، شبه ضلوعه في اشتباكها بقرون الأوعال. قال ابن قتيبة ص ٢٠٢: أراد: وعلين من كل جانب، فلم يمكنه فقال: ووعل).

وظاهر كلام ابن مالك أنّه يصح العدول إلى العطف لإرادة التكرير، أو لوجود الفصل الظاهر أو المقدر، ولكنّه لم يمثل لذلك (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٦٨ - ٦٩)، وكذا أبو حيان (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٦٤)، قال أبو حيان: "والمراجعة إلى العطف في الثنية والجمع من مراجعة الأصول المتروكة" (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ١/٢٦٣).

٣- الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً:

قد يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وفي هذه الحالة يشترط أن يكونا تامين لا ناقصين، والمراد بتمامهما: أن يكون تعلقهما بالكون العام مؤدّياً لمعنى ذي فائدة،

ونهارك صائم،... فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة " (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣١٥/١)، وأمّا قول أبي علي وابن جني: فضعيف؛ لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الظرف منصوبًا بعامل معدوم من كل وجه لفظًا أو تقديرًا، والمعدوم من كل وجه لا يكون عاملاً، وهذا لا نظير له في العربية (الأنباري، ١٤١٨هـ، ٢٢٧/١).

وأما المذهب الثالث: وهو مذهب جمهور البصريين، فهو الراجح، وعليه فإنّ تسمية الظرف خبرًا على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه؛ لأنّك إذا قلت: (زيد في الدار)، مثلاً، فالدار ليست من زيد في شيء، وإنّما الظرف معمول للخبر المحذوف ونائب عنه، ويقدر (باستقر أو مستقر)، أو نحو ذلك، وإنّما حذف هذا الخبر وأقيم الظرف مقامه إيجازًا، لما في الظرف من الدلالة عليه، وذلك؛ لأنّ المراد بالاستقرار ونحوه مطلق الاستقرار لا استقرار خاص.

وأيضًا فإنّ الظرف والمجرور في غير هذا الباب إمّا أن يتعلقا بفعل أو شبهه، فليكن الأمر كذلك في هذا الباب ثم إنّ البصريين اختلفوا: في العامل المقدر أهو فعل أم اسم؟ على قولين، وتفصيل هذا لا يعيننا الآن (الأنباري، ١٤١٨هـ، ٢٢٥/١، وابن يعيش ٩٠/١، وابن مالك ٣١٣/١، ٣١٨، وأبو حيان، ١٤١٨هـ،

٣- إنّه المخالفة، أي: مخالفة الظرف للمبتدأ في الحقيقة، فإذا قلت: (زيد أخوك)، فالأخ هو زيد، وإذا قلت: (زيد خلفك)، فالخلف ليس زيدًا، فمخالفته له عملت النصب، وهذا مذهب الكوفيين (الأنباري، ١٤١٩هـ، ٢٢٥/١، والعكبري، ١٤٠٦هـ، ص ٣٧٦، وابن يعيش ٩١/١، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣١٣/١، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٥٣/٤).

والثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أنّ الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأنّ تسمية الظرف خبرًا مجاز (الأنباري، ١٤١٨هـ، ٢٢٥/١، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣١٨/١، والتذليل، ١٤١٨هـ، ٥٤/٤، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ٣٢١/١)، والراجح من هذين القولين القول الثاني؛ لأنّ القول الأول لا يسلم من اعتراض: أمّا القول بأنّ الناصب هو المبتدأ، فيعترض عليه بأوجه كثيرة، من أبرزها: أنّ الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: (زيد خلفك)، نظير المصدر من نحو: (ما أنت إلا سيرًا)، في أنّه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقًا للنظير بالنظير (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣١٥/١)، وأمّا القول بأنّ العامل هو المخالفة، فيعترض عليه بعدة أوجه، من أبرزها:

إنّ المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة،...

٤ / ٥٤، والدماميني، ١٤٠٣هـ، ١٠٦/٣، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ٣٢١/١).
والحاصل: أن العامل الذي هو الخبر المحذوف لمَّا

حذف وأقيم الظرف مُقامه، صار الظرف هو الخبر في
المعاملة، فنقل الضمير الذي كان في العامل المحذوف
إليه، ثم حذف الاستقرار (الخبر) وصار أصلاً
مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف، (ابن
يعيش ٩/١ ابن هشام، ١٤٠٧هـ، ٤٤٦/٢، والسيوطي،
الأشباه والنظائر ١/١٥٣، ٥٠٧، ٣/٨)، والدليل على ذلك أنه قد ظهر في الشعر للضرورة
الشعرية، كقول الشاعر:

لك العز إن مولاك عزّ، وإن يهن

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

(غير معروف. بحبوحة الشيء: وسطه. ابن مالك،
١٤١٠هـ، ٣١٧/١، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٥٨/٤، وابن
هشام، ١٤٠٧هـ، ٤٤٦/٢، والسيوطي،
١٤١٨هـ، ٣٢١/١، والشنقيطي، ١٤١٩هـ،
١/١٩٠).

فقد جمع بين الظرف وعامله اسم الفاعل (كائن)
فدلّ هذا على أنه العامل فيها، ولكنّه أظهره للضرورة
الشعرية، إلا أن ابن جني (ابن جني ٤٤٦/٢،
والعيني، ٥٤٤/١، والشمسي، ١٥٤/٢، والشنقيطي،
١٤٢٩هـ، ١/١٩٠)، قد صرح بجواز إظهاره لكونه
أصلاً، والراجع ما تقدم، هذا، وهناك عدة مواضع

١- الصفة، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ

ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْوَعًا مِّنْ أَذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ
الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١١﴾ البقرة.

٢- الحال، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ
الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا إِنَّا لِلدُّنْيَا نَآئِلَتٌ لَّنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُلُوبُنَا
إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٨﴾ [القصص من الآية ٧٩].

٣- الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ
﴿١٩﴾ [الأنبياء من الآية ١٩].

والكلام فيها كالكلام على الخبر تماماً.

٣- باب (كان) وأخواتها:

الخلاف في دلالتها على الحدث أو عدمه:

(كان) وأخواتها من نواسخ الجملة الاسمية، ترفع
الاسم وتنصب الخبر، والمتفق على عدد هذه الأفعال
ثلاثة عشر فعلاً، هي: كان، أصبح، أضحى، ظل،
بات، أمسى، صار، ليس، ما زال، ما برح، ما انفك، ما
فتىء، ما دام.

وقد اختلف النحويون في دلالة هذه الأفعال، أتدل
على الحدث [المصدر] أم أنها تدل على الزمان فقط؟
وترتب على هذا الخلاف أن اختلفوا في سبب تسميتها
ناقصة، وذلك على ثلاثة مذاهب:

فإنَّ سبب تسميتها ناقصة: لأنَّها لا تكتفي بالرفوع دون المنصوب، بل لا بدَّ منهما معاً (الجرجاني، ص ٢١٥، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٣٤٠ - ٣٤١، وأبو حيان، ١٤١٨، ٤/٣٣٨، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/٣٦٢).

والثالث: ذهب ابن خروف (أبو حيان، ١٤١٠هـ، ٤/١٣٤) وابن عصفور (شرح الجمل، ١/٣٧٠) إلى أنَّ لها مصادر اشتقت منها، ولكن هذه المصادر قد رُفض النطق بها، فهي من الأصول المرفوضة.

قال ابن عصفور: لأنَّ هذه الأفعال قد رُفض أحداؤها، فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف،... والصحيح أنَّها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلامهم أنَّهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول.

والذي حملهم على ادِّعاء مصادر هذه الأفعال التي قد رُفض النطق بها، أنَّها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنَّها مأخوذة من حدث، وممَّا يدل على أنَّ في هذه الأفعال معنى الحدث: أمرهم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو: كن قائماً، وأنا كائن منطلقاً، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان، فإنَّ قيل: لا تدلُّ على معنى الحدث، إذ قد رُفض النطق به، فالجواب: إنَّ الخبر الذي عُوِّض منه يقوم في الدلالة على حركة اسم الفاعل (شرح الجمل، ١/٣٧٠). والراجح المذهب

الأول: ذهب طائفة من النحويين إلى أنَّ هذه الأفعال لا تدلُّ على الحدث الذي هو المصدر، وإنَّما الحدث هو الخبر الذي قصد الإخبار به عن اسم هذه الأفعال، وإنَّما تفيد هذه الأفعال زمن حصول ذلك الخبر الحدث، وبناء عليه فإنَّ هذه علة تسميتها ناقصة (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/٣٤٠ - ٣٤١، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/١٣٣)، ومن ذهب إلى ذلك: المبرد (المقتضب، ٣/٣٣، ٩٧، ٤/٨٦ - ٨٩)، وابن السراج (الأصول، ١/٨٢ - ٨٣)، وأبو علي الفارسي (العسكريات ص ٩٦، والبصريات ١/٢٣٢، والبغداديات، ص ١١٣ - ١١٦)، وابن جني (اللمع، ص ٨٥)، والجرجاني (المقتصد، ١/٣٩٨، ٤٠١)، والشلوين (التوطئة، ص ٢٢٤)، وهو ظاهر مذهب سيويه، حيث قال: "واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تقول: (عبد الله المقتول)، وأنت تريد: (كُنَّ عبد الله المقتول)؛ لأنَّه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنَّك لست تشير إلى أحد" (الكتاب ١/٢٦٤).

"أي: ليس كالضرب والقبيل الذي يتكلم به أو تدل عليه قرينة، فيُغري عليه المخاطب، ويكتفي بإشارة في فهم ما تريد" (أبو حيان، ١٤١٨، التذييل ٤/١٣٣).

والثاني: ذهب طائفة أخرى - وهو المشهور عند النحويين - إلى أنَّها تدل على الحدث والزمان معاً، كسائر الأفعال، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة، كما كانت (ظننت) - مثلاً، مسندة إلى الجملة، وعلى هذا

الثاني، وهو المشهور عند النحويين، وهو أنَّ هذه الأفعال أفعال حقيقية تدل على الحدث وزمانه معاً، وذلك لأمرين: أحدهما: ما رد به ابن مالك دعوى أصحاب القول الأول، حيث بين بطلانها من عشرة أوجه (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٨ - ٣٤٠) وقد ارتضاها النحويون (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥ - ١٣٧) وسأكتفي بذكر أحدها، وهو أقواها، إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب، كما قال أبو حيان (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥ - ١٣٦) - وهو: "أنَّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنَّ) كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ لَهَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهَا مَا وُورِيَ عَنْهَا مِنْ سَوْءِئْتَيْهَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف من الآية ٢٠]؛ لأنَّ (أنَّ) هذه وما وصلت به في تأويل المصدر... " (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٩).

قال أبو حيان (التذييل، ٤/ ١٣٥ - ١٣٦): "وبهذا يرد على من زعم أنَّ المنصوب في قولك: عجبت من كونك قائماً، حال، وأنَّ المصدر هو لـ (كان) التامة، وعلى من زعم أنَّها لا مصدر لها وأنَّها لا تدل على الحدث"، والآخر: وهذا يرد به على أصحاب القول الأول، والآخر خاصة - وهو أنَّه لا مصادر لها مستعملة، وإنَّها لها مصادر رفض استعمالها، فيرد عليهم بأنَّ المصدر قد جاء صريحاً معملاً إعمال فعله في قول العرب (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٩، وأبو حيان، وهو المشهور عند النحويين، وهو أنَّ هذه الأفعال أفعال حقيقية تدل على الحدث وزمانه معاً، وذلك لأمرين: أحدهما: ما رد به ابن مالك دعوى أصحاب القول الأول، حيث بين بطلانها من عشرة أوجه (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٨ - ٣٤٠) وقد ارتضاها النحويون (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥ - ١٣٧) وسأكتفي بذكر أحدها، وهو أقواها، إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب، كما قال أبو حيان (أبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥ - ١٣٦) - وهو: "أنَّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنَّ) كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ لَهَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهَا مَا وُورِيَ عَنْهَا مِنْ سَوْءِئْتَيْهَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف من الآية ٢٠]؛ لأنَّ (أنَّ) هذه وما وصلت به في تأويل المصدر... " (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٩).

قال أبو حيان (التذييل، ٤/ ١٣٥ - ١٣٦): "وبهذا يرد على من زعم أنَّ المنصوب في قولك: عجبت من كونك قائماً، حال، وأنَّ المصدر هو لـ (كان) التامة، وعلى من زعم أنَّها لا مصدر لها وأنَّها لا تدل على الحدث"، والآخر: وهذا يرد به على أصحاب القول الأول، والآخر خاصة - وهو أنَّه لا مصادر لها مستعملة، وإنَّها لها مصادر رفض استعمالها، فيرد عليهم بأنَّ المصدر قد جاء صريحاً معملاً إعمال فعله في قول العرب (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٩، وأبو حيان،

حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥، والسيوطي، ١٤١٩هـ، ١/ ٣٦٢). كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى، وكقول الشاعر:
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى

وكونك إياه عليك يسير

(غير معروف. ابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٩، و١٤٠٢هـ، ١/ ٣٨٧، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥، وابن هشام، ١٤٠٦هـ، ص ٢٣٣، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/ ٢١٣).

وقد حكى أبو زيد مصدر (فتيء) مستعملاً، قال (أبو زيد، ١٩١٠م، ص ٢٣، وابن مالك، ١٤١٠م، ١/ ٣٣٩، وأبو حيان، ١٤١٠م، ٤/ ١٣٥) (ما فتأت أذكره فتاءً).

وحكى الأزهري (تهذيب اللغة، ١٤/ ٣٣٠، وابن مالك، ١٤١٠م، ١/ ٣٣٩): (وما فتئت أذكره أفتأ فتتاً).

وحكى غيرهما: (ظَلَلْتُ أَفْعُلُ كَذَا ظُلُولًا) (ابن مالك، ١٤١٠م، ١/ ٣٣٩، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٣٥، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ١١/ ٤١٥). وبتُّ أَفْعُلُ كَذَا بِيْتوتة (أبو حيان، ١٤١٠هـ، ٤/ ٣٥، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢/ ١٦). وقد جاء مصدر (كاد)، وهي من باب (كان) في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيداً، أي: ولا أكاد كيداً (ابن جني، ١٣٧٣هـ، ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨، وابن مالك، ١٤١٠هـ، ١/ ٣٣٩، وأبو حيان،

١٤١٨هـ، ٤/١٣٥، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ص ٣١١، ووصف المألقي، ١٤٠٥هـ، ص ٣٦٢، والمرادي، ١٤١٣هـ، ص ٥٩٩، وابن هشام، ١٤٠٧هـ، ١/٢٧٣).

٤ - حذف الخبر في جملة شرط (لولا):

(لولا) تستعمل على عدة أوجه، أبرزها:

١ - الشرطية. ٢- العرض والتحضيض. ٣ - التوبيخ والتنديم.

فإذا كانتا شرطيتين فإنها تدخل على جملتين، الأولى:

جملة الشرط وتكون جملة اسمية.

والثانية: جملة جواب الشرط، ولا تكون إلا فعلية.

فتدخل (لولا) الشرطية على جملتين اسمية فعلية

لربط امتناع الثانية بوجود الأولى (ابن

هشام، ١٤٠٧هـ، ١/٢٧٢، والشمي، ٦٤/٢،

والدسوقي ١/٢٧٨) نحو: (لولا زيد لأكرمتك)،

أي: (لولا زيد موجود)، فقد ربط امتناع الإكرام

بوجود زيد، وقد اختلف في الاسم المرفوع بعدها على

أقوال:

أحدها: ذهب سيوييه (١٤١٠هـ، ٣/١٣٩ -

١٤٠) وأكثر النحويين (المبرد، ٣/٧٦، ٧٧،

والزجاجي، ١٤٠٥هـ، ص ٣١١، والفارسي،

١٤١٦هـ، ص ٨٥-٨٦، والزخشي، ١٩٩٣م، ص

٤٣٢)، إلى أنه مرفوع بالابتداء، ثم اختلفوا في خبره

فقال الجمهور: يجب أن يكون كوناً مطلقاً محذوفاً، وإن

كان مقيداً أوجبوا جعله مبتدأ (سيوييه، ١٤١٠هـ،

٢/١٢٩، والمبرد، ٣/٧٦، والزجاجي، ١٤٠٥هـ،

وذهب الرماني ت(٣٨٤) هـ (المرادي، ١٤١٣هـ،

ص ٦٠٠، وابن هشام، ١٤٠٧هـ، ١/٢٧٣،

والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/٣٣٧) وابن الشجري ت

(٥٤٢) هـ (١٤٠٠هـ، ٢/٥١٠) والشلوبين ت

(٦٤٥) هـ (المرادي، ١٤١٣هـ، ص ٦٠٠، وابن

هشام، ١٤٠٧هـ، ١/٢٧٣) وابن مالك (١٤٠٢هـ،

١/٣٥٤ - ٣٥٥) إلى أنه يجوز أن يكون كوناً مطلقاً

كالوجود والحصول فيجب حذفه للعلم به، ويجوز أن

يكون كوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم

يعلم دليله، وإلا جاز ذكره وحذفه، وهذا هو

الصحيح لقيام الأدلة عليه، وليس هذا مقام بسط

القول فيها.

والثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد

(لولا) ليس مبتدأ، ثم اختلفوا:

أ - فقال الكسائي: مرفوع على أنه نائب فاعل بفعل

مقدر تقديره في المثال المذكور أولاً (لولا وُجِدَ زيدٌ)

(الرضي، ١٤٠٢هـ، ١/١٠٤، والمألقي، ١٤٠٥هـ،

ص ٣٦٢، والمرادي، ١٤١٣هـ، ص ٦٠١-٦٠٢).

ب - حكى الفراء عن بعضهم أنه قال: مرفوع بـ

(لولا) لنيابتها مناب فعل محذوف تقديره: لو لم يوجد

(المرادي، ١٤١٣هـ، ص ٦٠٢، وابن هشام،

١٤٠٧هـ، ٢٧٣/١، وخالد الأزهرى، ٢٦٣/٢، والسيوطى، ١٤١٨هـ، ٣٣٨/١).
ج - ذهب الفراء إلى أنه مرفوع بـ (لولا) نفسها أصالة لا لنيابتها، وذلك لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل المختصة بالأسماء (الرضي، ١٤٠٢هـ، ١٠٤/١، وابن هشام، ١٤٠٧هـ، ٢٧٣/١).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه جمهور النحويين من كون الاسم بعدها مبتدأ هو الراجح، وذلك؛ لأن الأقوال الأخرى لا تخلو من ضعف، وبيان ذلك على النحو الآتي:

وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن المرفوع بعدها بفعل محذوف فقد قال الرضي ت (٦٨٦) هـ (الرضي، ١٤٠٢هـ، ١٠٤/١): الظاهر أن لولا عنده مركبة من (لو) الشرطية التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني، و (لا) النافية، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء، فمعنى: لولا علي هللك عمرو؛ مثلاً، لو لم يوجد علي هللك عمرو، أي: انتفى انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمرو، وانتفاء الانتفاء ثبوت قال الرضي: " وهو قريب من وجه " (الرضي، ١٤٠٢هـ، ١٠٤/١).

فالرد على هذا أن الظاهر أن (لولا) كلمة بنفسها كما ذهب إليه البصريون، وذلك لأن الفعل إذا أضمر وجوباً كما يرى الكسائي، فلا بد من الإتيان بمفسر له وهو معدوم هنا.

وأما حكاية الفراء عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل فيرده، إضافة إلى رده على الكسائي بأنه لو كان الأمر كما ذهبوا إليه لجاز وقوع بعض الألفاظ الملازمة للنفي نحو: (أحد) و(عريب) بعدها، وهي يعمل فيها النفي ولم يسمع عن العرب مثل ذلك.

وأيضاً فلو كان الأمر كما قالوا لجاز أن يعطف على الاسم بالواو و (لا) لتأكيد النفي، فتقول؛ مثلاً: (لولا زيد ولا خالد لأكرمتك)، وهذا لا يجوز، فلما لم يجوز ذلك ولم يستعمل دل على أن النفي قد زال منها، وأيضاً فإن (لا) لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم غالباً إلا مع تكرير لا.

وأما ما ذهب إليه الفراء من أنه مرفوع بـ (لولا) أصالة، وتعليه ذلك باختصاصها بالأسماء، فيرده أن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما اختص به كالجر في الأسماء، وقد يخرج لعمل الرفع مع النصب نحو (إن) وأخواتها و (ما) الحجازية وأخواتها، وأما عمل الرفع فقط فلا نظير له (ابن يعيش ٩٦/١، والرضي، ١٤٠٢هـ، ١٠٤/١، والسيوطى، ٣٣٨/١).

وعلى ما تبين رجحانه من كون الاسم المرفوع مبتدأ، فإنه إذا كان خبره كوناً مطلقاً فإنه يجب حذفه، حتى صار أصلاً متروكاً، وذلك لكثرة استعماله (ابن يعيش ٩٥/١، والأشباه والنظائر ١/١٥٣، ٥٧٣).

أخبارها جملاً فعلية فعلها مضارع (الزخشي،
١٩٩٣م، ص ٣٥٧، وابن يعيش ١١٦/٧، ١١٩، وابن
مالك، ١٤١٨هـ، ٣٨٩/١، وابن هشام، ص ٥٤)
وذلك كقوله تعالى: ﴿فَدَلَّهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ
هُمَا سَوْءُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا
رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ
عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٢٢﴾ [الأعراف من الآية ٢٢].

إلا أنه قد جاء عن العرب بعض المخالفة لهذه
القاعدة، فقد ورد ما ظاهره وقوع خبر (كاد) و(عسى)
مفرداً.

فشاهد (كاد) قول الشاعر:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيَا

وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفُرُ

(تأبط شراً، فهم: اسم قبيلته، آييا: راجعا. تأبط
شراً، ١٩٨٤م، ص ٩١، وابن جني، ٣٩١/١، وابن
الأبباري، ١٤١٨هـ، ٨٥/٢، والعيني، ١٦٥/٢،
والبغدادي، ١٤١٨هـ، ٣٧٤/٨).

وشاهد (عسى) قول الراجز:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مَلْحًا دَائِمًا

لا تلحني إني عسيْتُ صائماً

(رؤبة بن العجاج، ١٩٠٣م، ص ١٨٥، وابن
يعيش ١٤/٧، والعيني، ١٦١/٢، والبغدادي،
١٤١٨هـ، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣١٦/٩).

٥ - مجيء الخبر جملة غير فعلية في باب (أفعال
المقاربة):

أفعال المقاربة من الأفعال التي تعمل عمل (كان)
وأخواتها، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتسمية هذه
الأفعال بهذا الاسم من باب التغليب، وإلا فحقيقة
الأمر أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:

الأول: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ستة:
كاد، وأولى، وكرب، بفتح الراء وكسرهما، والفتح
أفصح، وأوشك، وهلل، وألم.

والثاني: ما وضع للدلالة على شروع المسمى
باسمها في خبرها، وهو كثير، ومنه: جعل، وأخذ،
وعلق، وأنشأ، وهب، وطفق، بكسر الفاء وفتحها،
والكسر أشهر، ويقال: طبق، بكسر الباء.

والثالث: ما وضع للدلالة على رجاء المتكلم الخبر،
وهو عسى، واخولتق، وحرى (ابن مالك ٣٨٩/١،
وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ١٢٢٢/٣ - ١٢٢٣)، وهذه
هي الأفعال المتفق عليها في هذا الباب، وهناك أفعال
أخرى فيها خلاف بين النحويين (أبو حيان،
١٤١٨هـ، ٣٢٨/٤، و١٤١٨هـ، ١٢٢/٣،
والسيوطي، ١٤١٨هـ، ٤١٢/١)، هذا وهذه الأفعال
تعمل عمل (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر، كما
ذكرت آنفاً، ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها
مفرداً منصوباً - كما سأشير إلى ذلك بعد قليل، إلا أن
هذه الأفعال انفردت عن باب كان بوجوب كون

من لد شولا [فإلى إتلائها]

من لد أن كانت شولاً (ابن هشام، ١٤٠٦،
الشواهد ص ٣١٤ - ٣١٥، والبغدادى، ١٤١٨،
٣١٦/٩، ٣١٨، والشنقيطي، ١٤١٩، ٢٧١/١،
٢٧٣)، وأمّا المثل فقد اختلف في ناصب (أبؤسا) فيه
على خمسة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أن ناصبه
عسى، وأن الخبر جاء هنا مفرداً، وهذا ممّا يدل على أن
أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، وأنّ هذا من
مراجعة الأصول المهجورة، وهو على حذف مضاف،
أي: ذا أبؤس؛ لأنّ الحدث لا يكون خبراً عن الجثة
(سيبويه، ١٤٠٨، ٥١/١، ١٥٨/٣، والمبرد،
٧٠/٣، ٧٢، وابن يعيش ١٤/٧، ١١٦).

والثاني: ذهب الكوفيون إلى أنّ الخبر محذوف،
والتقدير: (أن يكون أبؤساً)، فيكون أبؤساً منصوباً بـ
(كان) على تقدير مضاف أيضاً، أي: أهل، ونحو ذلك،
وجاز حذف أن مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً
لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع أن بعد مرفوع عسى،
فهو كحذف المصدر مع بقاء معموله
(الرضي، ١٤٠٢، ٣٠٣/٢، وأبو حيان، ١٤١٨،
٣٤٣/٤).

والثالث: أنّه منصوب بـ (يصير) محذوفة (ابن
هشام، ١٤٠٦، ص ٣١١، وخالد الأزهرى،
٢٠٤/١، والبغدادى، ١٤١٨، ٣٢١/٩).

وقالوا في المثل: عسى العُوَيْرُ أبؤساً (العسكري،
١٤٠٨هـ، ٥٠/٢ - ٥١، والميداني، ١٣٧٤هـ، ١٧/٢).
فأمّا البيتان فللعلماء فيهما قولان: أحدهما، وهو يعم
البيتين أنّ خبر كاد وعسى قد وقع مفرداً منصوباً،
وهذا نادر، وأنّ هذا يدل على أنّ أفعال هذا الباب
تعمل عمل (كان) وأنّ هذا من مراجعة الأصول
المتروكة (ابن جني، ٣٩١/١، والأنباري، ١٤١٨هـ،
٨٥ - ٨٦، والجزولي، ١٤١٤هـ، ٩٧٢/٣، ٩٧٣،
وابن يعيش، ١٤/٧، ١١٦، ١٢٢، وابن عصفور،
١٤١٩هـ، ٢٨٨/٢، ٢٨٩، وابن مالك، ١٤١٠هـ،
٣٨٩/١ - ٣٩٣، وابن مالك، ص ٧٩، وأبو حيان،
١٤١٨هـ، ٣٤٣/٤، ٣٤٨، والدماميني، ١٤٠٣هـ،
٢٩٥/٣، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ٤١٨/١ - ٤١٩،
والبغدادى، ١٤١٨هـ، ٣٧٤/٨، ٣٧٩، ٣٨٠،
والشنقيطي، ١٤١٩هـ، ٢٧٢/١ - ٢٧٣).

والآخر: لابن هشام، وهذا خاص بالبيت الثاني
حيث قال: "والحق... أنّ عسى فعل تام خبري، لا
فعل ناقص إنشائي، يدل على أنّه خبري وقوعه خبراً
لـ (إنّ)، ولا يجوز بالاتفاق: (إنّ زيداً هل قام)، وأنّ
هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب، وعلى هذا
فالمعنى: إنّي رجوت أن أكون صائماً، فصائماً خبر لكان،
و أنّ والفعل مفعول لعسى، وسيبويه (١٤١٠هـ،
٢٦٤ - ٢٦٥) يجيز حذف أن والفعل إذا قويت
الدلالة على المحذوف، ألا ترى أنّه قدر في قوله:

٦- (أَفْعَل) التفضيل:

يصاغ (أَفْعَل) التفضيل قياساً على وزن (أَفْعَل) للمذكر، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِعًا ۗ﴾ [مريم من الآية ٧٤] وعلى وزن (فُعَلَى) للمؤنث، كقولك: عائشة - رضي الله عنها- فُضِلِي النساء، إِلَّا أَنْ هُنَاكَ صِيغَتَيْنِ خَرَجَتَا عَنْ وَزْنِ (أَفْعَل) وهما: خَيْرٌ، وَشَرٌّ، ووجه ذلك أنه "لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ صِيغَةِ التَّفْضِيلِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ؛ اخْتَصَرُوا هُمَا فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ، وَقَالُوا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: هُوَ خَيْرٌ مِنْ كَذَا، وَشَرٌّ مِنْ كَذَا، وَرُفِضَ (أَخِيرٌ) وَ (أَشْرٌ) إِلَّا فِيهَا نَدْرٌ" (ابن مالك، ١٤١٠هـ، ٣/٥٢ - ٥٣) وعلى هذا صار (أَخِيرٌ) وَ (أَشْرٌ) هو: (الأصل المرفوض)، (ابن جني، ١٤١٩هـ، ٢/٣٤٩)، ومن استعمال (أَخِيرٌ) نادراً قول الراجز:

بلال خيرُ الناس وابن الأَخِيرِ

(نسب لرؤبة، ابن جني، ١٤١٩هـ، ٢/٣٤٩) والسمين الحلبي، ١٤٠٦هـ، ١٠/١٤٠، وليس في ديوانه، ولكن في الديوان ص ٦٢ بيتا يصلح شاهداً، وهو قوله: يا قاسم الخيرات وابن الأَخِيرِ).

ومن استعمال (أَشْرٌ) قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى (القمر، من الآية ٢٦): ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ ۗ﴾ بفتح الشين وتشديد الراء (وهي قراءة أبي قلابة، وقتادة، وأبي حيوة، ابن جني، ١٤١٩هـ، ٢/٣٤٩، وأبو حيان، ١٤١٨، ٨/١٨٠، والقرطبي، ١٤١٨هـ، ١٧/١٢٢ - ١٢٣).

والرابع: أنه منصوب على أنه مفعول به، والتقدير: عسى الغوير يأتي بأبؤس، ثم حذف الناصب والجار توسعاً (ابن الأثير، ٣/٣٩٤ - ٣٩٥، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/٣٤٣، وابن هشام، ١٤٠٦هـ، ص ٣١٢).

والخامس: وهو أن يقدر (أبؤساً) مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف، والتقدير: عسى الغوير أن يئأس أبؤساً (وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٤/٣٤٣، وابن هشام، ١٤٠٦هـ، ص ٣١٢).

وعلى آية حال، فإنَّ تخريج هذه الشواهد على شيء من الأوجه المذكورة، على رغم ما أُورِدَ على بعض الأقوال لا يخل بما تقرر من أن أخبار أفعال هذا الباب لا بدَّ أن تكون جملاً فعلية فعلها مضارع، إلا ما سُمع من مجيء خبر جعل فعلاً ماضياً، حيث إنَّ ما سُمع من مجيء الخبر اسماً مفرداً منصوباً، إن قيل إنَّ ذلك ممَّا يبين أصل أخبار أفعال هذا الباب وهو النصب، فإنَّ ذلك لا يتعارض مع ما ثبت من كون الأخبار جملاً فعلية، حتى وإن خُرجَ المنصوب على أحد الأوجه التي تقدم ذكرها، فإنَّ هذا لا يخرج أخبار أفعال هذا الباب عن كونها جملاً فعلية فعلها مضارع، إلا أنه من الواضح أنَّ القول: بأنَّ نصب (صائئاً) و(أبؤساً) على أنه من مراجعة الأصول المهجورة والمرفوضة، فيه فائدة كبيرة، وهي بيان عمل هذه الأفعال، ممَّا مكنتنا أن نعلم من أي باب هي.

٧- اسم الفعل:

أولاً: تعريفه وأقسامه هو: "ما ناب عن الفعل معنىً وعملاً، وليس فضلة في الكلام، ولا متأثراً بعامل دخل عليه" (الفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١٨٠)، وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنه قسمان: مرتجل، و منقول، فالمرتجل: ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل، ولم يوضع في الأصل لشيء ما، بل وضع ابتداءً اسماً للفعل، نحو: شتان، وصه، بمعنى: بُعد، واسكت، والمنقول: ما كان موضوعاً في الأصل لشيء ما، ثم نقل ذلك إلى اسم الفعل، فيكون اسم فعل في ثاني أحواله (الفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١٨١-١٨٢)، ونقله يكون من عدة أشياء:

١ - إمّا من ظرف، نحو: أمامك زيداً، ومكانك، بمعنى: اثبت، ودونك، بمعنى: خذ.

٢ - وإمّا من جار ومجرور، نحو: عليك زيداً، أي: ألزمه، وإليك، بمعنى: تنح.

٣ - وإمّا من مصدر استعمل فعله، نحو: رويد زيداً، أي: أمهله، أو أهمل فعله نحو: بله زيداً، بمعنى: دعه (الفاكهي، ١٤٠٨هـ، ص ١٨٢، والرضي، ٦٦/٢، وابن هشام، ص ٢١٤).

وقد خالف الرضي في القسم الأول وهو المرتجل، فقد رأى أنه ليس مرتجلاً، وإنما هو منقول، وهو على قسمين: أحدهما: ما يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل وإن لم يثبت استعماله، نحو: وشكان، وبطان، وسرعان،

وشتان، فقد رأى أنها كانت مصادر في الأصل؛ لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معنى الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً، ولإلحاقها بأحواتها من نحو: رويد، وبله، وفداء.

والآخر: أن بعضها كانت أصواتاً، ثم نُقلت إلى المصادر، ثم منها إلى أسماء الأفعال، نحو: صه، ومه، ودع، أي: انتعش، وبس، بمعنى: ارفق (الرضي، ١٤٠٢هـ، ٦٦/٢).

ثم قال: "فإذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة إمّا عن: المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور، فلا تقدر إذن باعتبار الأصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل.

وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر لما ثبت كونه عارضاً بالدليل، إذ رُب أصل مرفوض وعارض لازم" (الرضي، ١٤٠٢هـ، ٦٦/٢-٦٧).

فقوله: "فلا تقدر إذن باعتبار الأصل لا في حد الاسم..." بيانه: أن حد الاسم المشهور: كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة (الرضي، ١٤٠٢هـ، ٩/١) وحد الفعل: كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة (الرضي، ١٤٠٢هـ، ٢/٢٢٣) فلا تُقدح؛ لأن أسماء الأفعال ليس اقترانها بالزمن بوضعها الأول،

١ - أن يكون الوزن إمّا خاصّاً بالفعل، بحيث لا يوجد في غيره إلّا في علم أعجمي معرّب، أو يوجد نادراً في الاسم، نحو ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول، مثل: دُئِل، اسماً لقبيلة - وإمّا أن يكون الفعل أولى بهذا الوزن لكونه غالباً فيهما، أو لكونه مبدوءاً بزيادة تدل في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم على معنى (خالد الأزهري، ٢١٩/٢ - ٢٢٠، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/١٠٤).

٢- أن تكون بنية الوزن لازمة، فإن لم يلزم الفعل وزناً واحداً لم يُمنع، نحو: (امرؤ) إذا سُمي به فصار علماً، فإنّه في الرفع (امرؤ) فهو نظير: اكتب - الأمر من كتب - وفي النصب: امرأ، فهو نظير: اعلم - الأمر من علم - وفي الجر: امرئ، نظير: اضرب - الأمر من ضرب - فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة، وهذا لا يمنع من الصرف لعدم اللزوم (ابن مالك، ١٣٩٧هـ، شرح العمدة ٨٥٩/٢، وخالد الأزهري، ٢٢٠ - ٢٢١، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/١٠٥).

٣ - أن يكون الوزن باقياً على الهيئة التي تخص الفعل، أو تغلب عليه، فإن تغيرت الهيئة بما يلغي الوزن صرف، نحو: قِيل، و: رُدّ، فإنّها في الأصل على وزن: فُعِل، وهو وزن يخص الفعل، لكنّها زالت من اللفظ، فصار النطق بـ: قِيل، و: رُدّ، كالنطق بـ: فُعِل، وبُرد، فلم يعتد بكونهما في الأصل على وزن: فُعِل،

وإنّما بالوضع الثاني (الرضي، ١٤٠٢هـ، ٩/١، ١١) كما تقدّم بيانه آنفاً. والذي يظهر لي أنّ القول بالأصل المرفوض لبعض أسماء الأفعال والأخذ به أمر لا مانع منه؛ لأنّه يصلح أساساً لبيان حقيقة هذه الألفاظ التي أشكلت على النحويين، فوقع الخلاف في أصلها وحقيقتها وعملها ومعانيها... إلخ.

٨- ما لا ينصرف

أولاً: توطئة

تعريفه: اختلف في تعريفه بناءً على الاختلاف في تعريف الصرف على قولين:

" فقيل: هو المسلوب منه التنوين، بناءً على أنّ الصرف ما في الاسم من الصوت، أخذاً من الصريف، وهو الصوت الضعيف.

وقيل: هو المسلوب منه التنوين والجر معاً، بناءً على أنّ الصرف هو التصرف في جميع المجاري (السيوطي، ١٤١٨هـ، ١/٨٥).

وحكم ما لا ينصرف أنّه لا ينون ولا يجز بالكسرة، وما لا ينصرف نوعان: ما يمتنع صرفه لعله واحدة تقوم مقام علتين، وما يمتنع لعلتين من علل تسع.

ومن هذه العلل:

المنع من الصرف للتعريف [العلمية] ووزن الفعل.

ويشترط في وزن الفعل المعتبر مانعاً من الصرف

ثلاثة شروط:

وذلك لرفض أصله، وهو استعماله، فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه (ابن يعيش ١/٦٠، وابن مالك، ١٤٠٢هـ، ٣/١٤٦٣، وابن مالك، ١٣٩٧هـ، ٢/٨٥٩).

ثانياً: الخلاف في (أَلْبَب)، عَلَمًا، ونحوه (جمع لَبّ، وهو: العقل، وهذا الجمع قليل، والأكثر أن يجمع على أَلْبَاب، (الجوهري، ١٣٦٧هـ، ١/٢١٦، وابن منظور، ١٤٠٢هـ، ١/٧٣٠): إذا سُمي بـ (أَلْبَب) ونحوه مما تغيرت هيئته، فقد اختلف فيه على قولين:

الأول: ذهب الأخفش (ابن مالك، ١٤٠٢هـ، ٣/١٤٦٣، وأبو حيان، ١٤١٨هـ، ٢/٨٦٢) إلى أنه يُصرف، وذلك لفقد شرطه، وهو الشرط الثالث المذكور آنفًا، فهو قد باين الفعل بفك إدغامه، فهو الآن على وزن: أَنْصُر، أو أَكْتَب، والمضارع الذي على وزنه يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد، نحو: أَشَدُّ، وَأَعَدَّ.

والآخر: ذهب سيويوه (سيويوه، ٣/١٩٥) إلى أنه يمنع من الصرف.

والراجح مذهب سيويوه، وقد صححه ابن مالك (١٤٠٢هـ، ٣/١٤٦٣ - ١٤٦٥هـ، و١٣٩٧هـ، ٢/٨٦٠ - ٨٦١). ووافقه النحويون (ابن هشام، ص ٢٢٥، والسلسلي، ١٤٠٦هـ، ٢/٨٩٧، وخالد الأزهرى، ٢/٢٢١، والسيوطي، ١٤١٨هـ، ١/١٠٦) من بعده، وذلك لما يأتي:

١ - أن تغيير هيئة (أَلْبَب) لا يكون مانعًا من اعتبار الوزن؛ لأنَّ الفك رجوع إلى أصل متروك وهو الفك، فهو بذلك نظير ما حقه الإعلال ولم يُعلَّ نحو: (استُخُوذ) حيث إنَّ قياسه أن يُعلَّ فيقال: استُخَاذ، ومعلوم أن تصحيح استخوذ ونحوه لا يمنع من اعتبار الوزن بإجماع النحويين، لأنَّ تصحيحه منبه على أصل مرفوض في نحو: استقام، وهو: استقوَمَ.

فكذلك الفك في (أَلْبَب) لا يمنع من اعتبار الوزن أيضًا.

٢ - أنَّ الفك يقع في الأفعال أكثر من الأسماء، فقد قالوا في التعجب: أَشَدُّ بِكَذَا! ففكوا الدالين المدغمتين لزومًا، وقالوا في الأمر والجزم: ارْدُدْ، ولم يردد، ففكوا جوازًا.

٣ - أَنَّهُمْ وَإِنْ كانوا قد فكوا أفعالًا شُدَّتْ في القياس، وفُصِحَتْ في الاستعمال، نحو: ضَبِبَ يَضْبِبُ، وَضَبِبَ يَضْبِبُ (ضبيب البلد، أي: كثر ضبابه. (الجوهري، ١٣٦٧هـ، ١/١٦٧، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ١/٥٣٩) وقالوا: أَلَلَّ السَّقَاءُ يَأَلُّ (أي: تغيرت رائحته. (الجوهري، ١٣٦٧هـ، ٤/١٦٢٦، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ١١/٢٥) وَلِحَحَّتِ العَيْنُ تَلْحَحُ (أي: لزقت أجفانها، (الجوهري، ١٣٦٧هـ، ١/٤٠٠، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ٢/٥٧٧) إِلَّا إِنَّ الفك فيها حالة لم يخرج بها الفعل إلى شبه بعض الأسماء، كما خرج قَوْلٌ، وَرُدَّدَ، حين قيل فيهما: قِيلَ، وَرُدَّدَ.

عامل ومعمول، ونوع العمل، وحالات بعض العوامل من حيث الذكر، والحذف، وحالات بعض المعمولات، من حيث خصوصية المعمول، أو بعض أحواله كالأفراد والتثنية والجمع، إضافة إلى بيان الأصل الذي كانت عليه بنية بعض الألفاظ، حيث جرى استعمال العرب بخلاف ذلك غالباً، ثم يعودون إليه في بعض المواطن، إلى غير ذلك من الفوائد والنتائج التي يمكن أن أشير إلى أبرزها فيما يأتي:

١- أن هذا الموضوع لم يكن غفلاً تماماً، بل قد أشار إليه عدد من التحويين، ولكن تلك الإشارات لم تكن كافية، بل كانت داعية للشروع فيه بالبحث والدراسة، ولعل هذه الدراسة قد تناولته بالصورة المناسبة، وسيتلو هذا- إن شاء الله - العمل على استكمال البحث في الموضوع، فإنه حقيقٌ بأن يخرج في كتاب مستقل، ولعل هذا يكون قريباً إن شاء الله تعالى.

٢ - ظهر لي أنه ليس القول بالأصل المرفوض راجحاً في كل مسألة، بل هناك مسائل يترجح فيها لدي القول بذلك، ومسائل لم يترجح فيها ذلك.

٣ - أن العرب إنما تركوا بعض الأصول كراهية للتطويل، وطلباً للاختصار، كما في المسألة الأولى والثانية.

٤ - أن في القول بالأصول المتروكة تعضيداً لقول القائل بذلك، وتفرداً بحجة ترجح قوله غالباً.

٥ - أنه قد علم من خلال مجيء الخبر مفرداً منصوباً في باب أفعال المقاربة، والحكم على ذلك بأنه من

ومع ذلك فإن حال: ألب، ويألل، ويضيب، ونحوها حال منه على الأصل المتروك، نحو: أكف، ويشم، ونحوهما، وهو: الفك، فلم يوجب ذلك عدم اعتبار وزن الفعل.

٤ - أنه لا يلزم الرجوع إلى قياس الإدغام، فيقال: ألب، كما لا يلزم في التسمية بـ (استحوذ) إلى قياس الإعلال فيقال: استحاذا.

لكن لو سُمي بـ (يردد) من قولنا: لم يردد، لرجع الإدغام؛ لأنَّ الفك كان متسبباً عن الجزم، وقد زال السبب بالتسمية، فيزول المتسبب. وليس لفك (ألب) وتصحيح (استحوذ) سبب فيزولان به، وإنما جيء بهما قبل التسمية تبييناً على الأصل المرفوض في: أكف، واستقام، ونحوهما، كما تقدم الإشارة إليه آنفاً، وذلك مطلوب بعد التسمية، فوجب التسوية.

الخاتمة

وختاماً فلعل حقيقة هذا الظاهرة - مراجعة الأصول النحوية- قد اتضحت بعد هذا التطواف في أرجاء هذا الموضوع اللطيف - فيما أحسب - ولست أزعج في نهاية هذا البحث أنني قد وفيتة حقها، ولكن حسبي أنني حاولت إعطاء فكرة ملائمة عن هذا الموضوع ذي الفوائد المتعددة، حيث إن له صلة قوية بقضية مهمة من قضايا النحو، وهي قضية إعادة صياغة التركيب، بحيث تتبين أجزاءه الرئيسية، من

مراجعة الأصول المهجورة، من أيّ باب هي؟ فذلك الباب باب (كان) وأخواتها.

٦ - أنّ في القول بمراجعة الأصول بيانًا يمكن الاستئناس به في معرفة أصل أسماء الأفعال.

٧ - أنّ تغيير هيئة الفعل (ألْبَب) ونحوه، إذا سمي به وكان علمًا، بفك إدغامه، لا يكون مانعًا من اعتبار الوزن للمنع من الصرف؛ لأنّ فك الإدغام رجوع إلى أصل متروك، فهو بذلك نظير ما حقه الإعلال ولم يُعل، نحو: (استحوذ)، حيث إنّ قياسه أن يعل فيقال: استحاذ، ومعلوم أنّ تصحيح استحوذ ونحوه لا يمنع من اعتبار الوزن مانعًا من الصرف بإجماع النحويين؛ لأنّ تصحيحه منه على أصل مرفوض في نحو: استقام، وهو: استقوم.

٨ - أنّه إذا اجتمع الحكم بالقول بمراجعة الأصول النحوية المتروكة والحكم بالضرورة الشعرية أو الشذوذ؛ فتقديم القول بمراجعة تلك الأصول أولى؛ لأنّ فيه حكمًا بمراجعة أصل القاعدة، وأمّا القول بالضرورة أو الشذوذ فهو حكم بخرم القاعدة والخروج عليها، والله أعلم.

شكر وتقدير:

يشكر الباحث مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود على دعم مشروع هذا البحث.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت/ طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ت: د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط ٥، ١٤٠٥ هـ.

الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح، دار الفكر. الأشموني، علي بن محمد، شرح الألفية، مع حاشية الصبان، عناية/ مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.

الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: د/ فخر صالح قدارة، ط ١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، دار الجليل، بيروت.

الأندلسي أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣، دار الفكر. التذليل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، دار القلم، دمشق.

ارتشاف الضرب، تحقيق: د رجب عثمان محمد، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: د مصطفى البغا، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار القلم، دمشق.

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزائن الأدب، تحقيق: ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح محمد عبدالسلام هارون، ط ٤، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- تأبط شرًا، ثابت بن جابر، ديوانه، جمع وتحقيق وشرح/ علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي (الجامع الصغير) تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن محمد، المتقصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م، دار الرشيد للنشر.
- جرير، جرير بن عطية، ديوانه، ت: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط ٣، بدون تاريخ.
- ابن جني، عثمان بن جني: الخصائص، ت/ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- المحتسب، ت/ محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، ت/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، القاهرة، ١٣٦٧هـ، ط ٢، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت: د/ موسى بناي العلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.
- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، عناية/ محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، وراجعه/ قصي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- الحريري، قاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ابن خروف، علي بن محمد، شرح الجمل، ت: د/ سلوى محمد عرب، طبع جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ..
- الديلماسي، محمد عرفة، حاشية الديلماسي على مغني اللبيب، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد حنفي، مصر.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر: تحفة الغريب، بهامش حاشية الشمني (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) المطبعة البهية بمصر.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ت: د/ محمد المفدي، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- الدينوري، ابن قتيبة، عبدالله بن عبدالمجيد، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره/ السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية.

- الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، ط ٣، ١٤٠٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، ت: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
- الزنجشيري، محمود بن عمر: الكشاف، اعتنى به/ مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
- المفصل في صنعة الإعراب، اعتنى به/ علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
- ابن السراج، محمد بن سهل، في الأصول، تحقيق: عبد (رب) الحسين الفتلي، ١٩٧٣ م، مطبعة النعمان، النجف، العراق.
- السلسلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ت: د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون، ت: د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: محمد عبدالسلام هارون، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، مكتبة الخانجي.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر، شرح شواهد المغني، تحقيق: عبدالإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، مكتبة الحياة، بيروت.
- همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، ت: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الشلوبين، عمر بن محمد، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ت: د/ تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
- الشمسي، أحمد بن محمد، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية بمصر.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العجاج، رؤبة بن العجاج، ديوانه، تصحيح وترتيب/ وليم بن الورد، ١٩٠٣ م.
- العسكري، الحسن بن عبدالله، جمهرة الأمثال، ت: د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الحميد قطامش، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن: شرح الجمل، عناية / فواز الشعار، إشراف: د/ إميل بديع يعقوب،

- دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ،
١٩٩٨م.
- ضرائر الشعر، ت/ السيد إبراهيم محمد، القاهرة،
١٩٨٠م.
- المقرب، ومعه مُثُلُ المقرب، ت/ عادل أحمد عبد
الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- العكبري، عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب
التَّحْوِيلِيْنَ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط١،
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، نشر مكتبة العبيكان،
الرياض.
- العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية (شرح
الشواهد الكبرى)، بهامش خزانة الأدب، ط
١، المطبعة المنيرية ببولاق.
- الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، ت: د/
كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢،
١٤١٦هـ.
- الفاكهي، عبدالله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في
النحو، تحقيق: د المتولي رمضان أحمد الدميري،
ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مكتبة وهبة،
القاهرة.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد
يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الفرزدق، همام بن غالب، ديوانه، شرح أبي بكر
البطليوسي، عناية/ عبدالله الصاوي، المكتبة
التجارية الكبرى، مط الصاوي، مصر، ط١،
١٣٥٤هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (الجامع
لأحكام القرآن) ت/ عبدالرزاق المهدي، دار
الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ،
١٩٩٧م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، ت/ محمد
فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني، ت: د/ أحمد
الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله: ألفية ابن مالك في النحو
والصرف مع إعراب مفرداتها، إعداد وإخراج:
دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- شرح التسهيل، تحقيق: د عبدالرحمن السيد ود محمد
بدوي المختون، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م،
هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح عمدة الحفاظ، ت/ عدنان الدوري، مطبعة
العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع
الصحيح، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار
الكتب العلمية، بيروت.

- المبرد، محمد بن يزيد، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق
عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، *السبعة في القراءات*،
تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- المرادي، حسين بن قاسم، *الجنى الداني*، ت: د/ فخر
الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- ابن ميادة، الرماح بن أبيرد، *ديوان ابن ميادة* = شعر ابن
ميادة، جمع وتحقيق: د/ حنا جميل حداد،
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢
هـ، ١٩٨٢م.
- الميداني، أحمد بن محمد، *مجمع الأمثال*، ت/ محمد محيي
الدين عبد الحميد، مط: السنة المحمدية،
١٣٧٤ هـ.
- النحاس، أحمد بن محمد، *إعراب القرآن*، ت: د/ زهير
غازي زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٩.
- النسائي، أحمد بن شعيب، *سنن النسائي*، اعتنى به/
عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة المصرية، القاهرة،
ط ١.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، دار صادر،
ط ٣، ١٤١٤ هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف: *أوضح المسالك*،
تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب
ومطبعها بالجمايز، مصر.
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد*، ت: د/ عباس
مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي،
بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- مغني اللبيب*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، المكتبة العصرية.
- يس العليمي، أحمد بن محمد، حاشية يس على
التصريح، دار الفكر.